E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/19/5
7 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
الدورة التاسعة عشرة
٧-٨ أيار/مايو ١٩٩٧
بيروت

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

التغييرات والتعديلات البرنامجية والتنظيمية التي أخذت بها الإسكوا منذ ١٩٩٤[١]

مذكرة من الأمين التنفيذي

١- اكتسبت قضية إصلاح الأمم المتحدة أبعاداً كبيرة، وهي تشغل الدول الأعضاء مثلما تشغل أمانة الأمم المتحدة، ولا يزال النقاش دائراً حول الدور الذي تضطلع به اللجان الإقليمية، والذي يتسم بالتفاوت بين آراء البلدان المتقدمة وآراء البلدان النامية.

٢- ويُعتبر الحوار الدائر حالياً حول إصلاح الأمم المتحدة بصفة عامة، وإصلاح اللجان الإقليمية بصفة خاصة، ثمرة مباشرة للتغير الذي طرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية، وظهور مناخ عالمي جديد. ومع أن الكثير من قضايا التنمية ذات طابع عالمي، فإن حلها لن يتحقق إلا في ظل ظروف إقليمية محددة.

٣- وفي هذا السياق، أصدرت اللجان الإقليمية الخمس[٢] بيان بعثة مشتركة في عام ١٩٩٦، بغية إلقاء الضوء على الحوار الجاري حول دور اللجان الإقليمية (المرفق ١). ويحدد البيان بوضوح وجلاء

(١) أُدرج صُلْبُ هذا التقرير في تقرير الأمين التنفيذي عن التعاون الإقليمي المقدَّم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(٢) اللجنة الاقتصادية لافريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

.../

المزايا النسبية للجان الإقليمية، ومنها (أ) قربها الجغرافي من الدول الأعضاء؛ و(ب) ما يتوافر لديها من خبرات وتجارب تراكمية؛ و(ج) آلياتها الراسخة التي تتمتع بالكفاءة على المستوى الحكومي؛ و(د) كونها الهيئات الحكومية الدائمة التي تنفرد في منظومة الأمم المتحدة بعضوية البلدان الواقعة في كل منطقة من مناطقها، مما يجعلها تمثل الإطار الشامل للتعاون الإقليمي؛ و(هـ) خبرتها القطاعية وقدراتها التي تجمع بين التخصصات المختلفة؛ و(و) طاقتها على تحقيق فعالية التكاليف من حيث مستويات انتاجيتها وحجمها.

٤- وتتمتع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، باعتبارها منظمة إقليمية للأمم المتحدة، بفرصة حقيقية لتحقيق النجاح، وتتحمل مسؤولية العمل كعامل حفاز وكمحفل لدول منطقة من أشد مناطق العالم قلقلة واضطرابا بل إنها منطقة لا تزال في طور التشكل والتكوين. ولا شك أن تراث التمزق والحروب والصراعات الأهلية في المنطقة على مدى السنوات الأربعين الماضية قد عاق الإسكوا عن الاستفادة الكاملة من طاقاتها الكامنة بصفتها منظمة إقليمية للأمم المتحدة. ولا مناص للباحث في مستقبل منطقة الإسكوا من أن يأخذ في اعتباره أهمية نهاية الحرب الباردة، والاتجاه نحو العولمة، وكذلك وبصفة خاصة آفاق السلام، إذ تتضافر هذه العوامل جميعاً لتخلق مناخاً عالمياً جديداً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يفرض على المنطقة أن تتكيف معه. ولما كان المناخ الجديد يتطلب منهجاً جديداً، فإن منطقة غربي آسيا تحتاج اليوم، أكثر مما احتاجت في أي وقت مضى، الى تنسيق المواقف، ووضع نظام للأولويات، وحشد الموارد، وتوجيه استعمالها في الوجهة الصحيحة.

٥- وترجع خصوصية منطقة الإسكوا الى عوامل معيَّنة، هي الخصائص الأصيلة للمنطقة، فغربي آسيا إقليم يتميز عن جميع أقاليم العالم الأخرى بتجانسه الشديد، وملامحه المحددة، الى جانب التجانس في جغرافيته، ولغته وتاريخه وثقافته وعاداته ومواقفه، ولو أنه يفتقر، على هذا التجانس، الى التماسك في الروابط الاقتصادية والتجارية. وهكذا فالخصوصية الثقافية والسياسية لا تنفي ضرورة العمل على ايجاد التعاون الاقتصادي في غربي آسيا، لا على إدارته فحسب. والإسكوا هي المحفل المثالي لاجراء مناقشة في إطار إقليمي للقضايا التي تتجاوز اللغة والثقافة. ومن بينها قضايا التجارة وتدفق رأس المال والعمالة، والبيئة، والطاقة والنقل والاتصالات، والسياحة، والتحديات الماثلة في منظمة التجارة العالمية. ولن تنجح في التصدي لهذه القضايا منظمات إقليمية قائمة على الأيديولوجيا و/أو على قيم نوعية. أما الإسكوا فهي هيئة عالمية محايدة، ولذلك فهي أكثر الهيئات استعداداً للتصدي للقضايا الجغرافية الاقتصادية الناشئة في مرحلة ما بعد السلام.

٦- وتُعتبر عملية الإصلاح في الإسكوا جزءاً لا يتجزأ من عملية الإصلاح الشاملة للأمم المتحدة، وهي تقوم على المبادىء العامة للإصلاح في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، آخذة في اعتبارها خصوصيات الدول الأعضاء في الإسكوا واحتياجاتها وطموحاتها. وترى الإسكوا أن عملية الإصلاح عملية مستمرة تهدف الى التحسين والتغيير. وكانت عملية إعادة الهيكلة في الإسكوا ثمرة لعدد من العناصر، أهمها إقرار الأمم المتحدة بصفة عامة، وإقرار الدول الأعضاء في الإسكوا وأمانتها التنفيذية بصفة خاصة، بضرورة تنشيط اللجنة (الإسكوا) لتمكينها من مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات السريعة في المناخ الدولي والإقليمي، وذلك استناداً إلى قرارات الجمعية العامة في هذا الصدد وهي ١٩٧/٣٢، ٢٦٤/٤٥ و ٢٣٥/٤٦، و ٢١٢/٧٤، وهنا ينبغي التنويه بصفة خاصة بالفقرة ٦ في مرفق

القرار ٢٣٥/٤٦ التي تقول إنه "ينبغي تمكين اللجان الإقليمية بصورة كاملة من القيام بدورها في إطار سلطة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي".

٧- وشهد عام ١٩٩٢ أول استجابة من جانب الإسكوا لضرورة التغيير إذ عقدت المؤتمر الحكومي لاستعراض الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ على ضوء الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (القاهرة ٨-٩ شباط/فبراير ١٩٩٢). وأشار المؤتمر الى الدور الذي تضطلع به الإسكوا باعتبارها مجمعاً فكرياً إقليمياً، ومركزاً للامتياز، من خلال الجمع بين الجوانب النظرية/التحليلية وبين الجوانب العملية/التطبيقية. وأكدت الدول الأعضاء في الإسكوا، في التقرير النهائي للمؤتمر[٣]، على الأولويات التي يجب على الإسكوا أن تتصدى لها، في خطتها المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. وأعربت اللجنة الوزارية للإسكوا في دورتها السادسة عشرة من جديد عن اقتناعها بالدور الأساسي الذي يمكن للإسكوا أن تنهض به من أجل تنسيق وتنفيذ الأنشطة اللازمة لتنمية الدول الأعضاء، وكلفت الأمين التنفيذي أن يقوم "بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة، بإعادة تنظيم هيكل الأمانة التنفيذية للجنة، لزيادة فعالية أنشطتها" بموجب القرار ١٩١ (د-١٦). واعتمدت الدورة نفسها الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، وميزانية البرنامج المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ بموجب القرارين ١٩٤ (د-١٦) و ١٩٥ (د-١٦) على الترتيب.

٨- وكان الأمين العام قد قرر، في تقريره الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي[٤] تدعيم دور ومساهمة اللجان الإقليمية باعتبارها القوى المحدثة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الإقليمي، مؤكداً ضرورة قيام اللجان بعملها في إطار استراتيجية تنظيمية متجانسة، وضرورة اللامركزية فيما يتعلق بالموارد، وزيادة تفويض السلطة. ومتابعة لهذا القرار، قام الأمين العام بتكليف مكتب التفتيش والتحقيق بارسال بعثة الى اللجان الإقليمية، ومن ثم قامت البعثة بتقديم تقرير في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ عن الإسكوا، انتهت فيه الى "أن الإسكوا تستطيع ولا شك انتاج عمل ذي أهمية حقيقية للمنطقة، فضلاً عن أن الأحداث السياسية الأخيرة في المنطقة تجعل من الضرورة بمكان أن تتصدر الإسكوا جهود التنمية على صعيدها"[٥]. وأوصت البعثة باجراء إعادة تقييم وإعادة هيكلة أساسية لبرنامج عمل الإسكوا، مؤكدة أهمية إبدال البرامج القطاعية بهيكل موضوعي من شأنه تيسير تطبيق المنهج القائم على التخصصات المشتركة في التصدي لمشكلات المنطقة، وبحيث تعقب ذلك إعادة تنظيم جوهرية للأمانة. وذكرت البعثة في التقرير نفسه أن الإسكوا قد انتهت من عملية إعادة الهيكلة وأنه لا يوجد الآن ما يدعو لاتخاذ اجراءات أخرى[٦].

---

(٣) قُدِّم هذا التقرير (E/ESCWA/PPTCO/1992/IG.1/4) الى الإسكوا في دورتها السادسة عشرة (عمّان، ٣٠ آب/أغسطس - ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢) باعتباره مرفقاً بمذكرة الأمين التنفيذي بشأن "إعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي: دور ومهام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" (E/ESCWA/16/10).

(٤) (E/1993/85) الصادر في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩٣.

(٥) (A/94/891) الفقرة ٦.

(٦) المصدر نفسه، الفقرة ١١.

٩- ومع ذلك فقد استمرت الإسكوا في عملية الإصلاح التي تضمنت التشاور مع الأمانة على جميع المستويات، ومع الخبراء[٧]، ومع الدول الأعضاء، في الدورتين السابعة عشرة (عمّان، ٢٩-٣١ أيار/مايو ١٩٩٤) والثامنة عشرة (بيروت، ٥-٨ أيار/مايو ١٩٩٧) ومن خلال الاجتماعات النصف سنوية للجنة الاستشارية لممثلي الدول الأعضاء. وتم تحديد ثلاثة مجالات رئيسية تتمتع بالأولوية وهي إدارة الموارد الطبيعية والبيئة، وتحسين نوعية الحياة لسكان المنطقة، وايجاد المناخ الكفيل بتحقيق التعاون الاقتصادي. وبالاضافة الى ذلك نرى أن الحقائق الجديدة للعولمة الاقتصادية (وهي عوامل خارجية بالنسبة للمنطقة) تتضافر مع عدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات الداخلية، والصراعات العسكرية (وهي عوامل داخلية في المنطقة) لتحدث تأثيرها المباشر على هذه المجالات الثلاثة ذات الأولوية. وقد انعكست هذه الاعتبارات في الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، وبرنامج العمل والأولويات المنقح لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، وبرنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وتم تحديد المزيد من الأولويات في إعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ وبرنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وستستعرض الإسكوا كلاً من هذين في دورتها التاسعة عشرة. ويتضح من هاتين الوثيقتين أن الموضوع الرئيسي الذي يشغل معظم الأنشطة هو وضع المواصفات القياسية والمعايير والأدوات التشريعية.

١٠- وترتب على عملية الإصلاح نقل التركيز في برنامج الإسكوا من ١٥ برنامجاً فرعياً قطاعيا الى خمسة برامج فرعية موضوعية[٨]، مع الاستناد الى الأنشطة المتعددة التخصصات باعتبارها الأسلوب الأمثل للتنفيذ. وتم تخفيض العدد الكلي للأنشطة من ٢٦٥ في برنامج العمل لفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ الى ١٥٨ في برنامج عمل الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، أي بتخفيض في عدد الأنشطة بنسبة ٤٠ في المائة.

١١- وقد اتجه الرأي الى أهمية قيام الإسكوا بتوسيع نطاق أنشطتها في المجالات المتصلة بالمنطقة والتي لا تتناولها الوكالات المتخصصة الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة. ولا يتم اختيار الأنشطة الأخرى التي تقوم بها هذه الوكالات إلا إذا كانت مهمة للمنطقة بسبب طبيعة تعدد تخصصاتها أو لمنظورها الإقليمي. وهكذا قامت الإسكوا بتوسيع نطاق أنشطتها في قطاعات المياه والطاقة والنقل، وكذلك في مجال التنمية البشرية والمرأة والإحصاء، خصوصاً في سياق المنهج التكاملي لمتابعة المؤتمرات العالمية. وفي نفس الوقت، قامت الإسكوا بتخفيض أنشطتها في مجال الزراعة من ٥٢ الى ١٣، وفي الصناعة من ٥٤ الى ١١ في برنامجي العمل للفترتين ١٩٩٤-١٩٩٥ و ١٩٩٨-١٩٩٩، مما أدى الى تخفيض يبلغ ٧٥ في المائة في عدد الأنشطة في هذين المجالين.

---

(٧) تقرير التشاور حول إعادة هيكلة برامج الإسكوا، عمّان ٣١ كانون الثاني/يناير - ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤، المقدم الى الدورة السابعة عشرة للإسكوا، عمّان، ٢٩-٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، كمرفق لمذكرة الأمين التنفيذي عن إعادة هيكلة برامج الإسكوا (E/ESCWA/17/9/Rev.1) وتقرير ندوة القيادات الفكرية عن دور ومستقبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عمّان، ١٨-١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (E/ESCWA/CAB/1997) والذي يقدم الى الدورة التاسعة عشرة للإسكوا، بيروت، ٥-٨ أيار/مايو ١٩٩٧.

(٨) البرامج الفرعية الخمسة في برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ هي: (أ) إدارة الموارد الطبيعية والبيئة؛ و(ب) تحسين نوعية الحياة؛ و(ج) التنمية الاقتصادية والتغيرات العالمية؛ و(د) تنسيق السياسات ومواءمة قواعد وأنظمة التنمية القطاعية؛ و(هـ) وضع وتنسيق ومواءمة الاحصاءات والمعلومات.

١٢- وكان للإصلاح تأثير مباشر أيضاً على الهيكل التنظيمي للإسكوا، إذ أدى هذا الهيكل[٩] الى تخفيض الشُعَب الفنية السبع الى خمس، فتم إدماج ثلاث شُعَب (الزراعة والصناعة والنقل) في شُعبة واحدة متعددة القطاعات هي شُعبة القضايا والسياسات القطاعية، على حين وسّعت الإسكوا من نطاق الأنشطة الخاصة بالنقل بسبب عدم وجود أي وكالة متخصصة بالأمم المتحدة تتناول هذا القطاع، وقامت بضم الأنشطة الخاصة بالزراعة والصناعة والنقل والتكنولوجيا في شُعبة واحدة استناداً الى ترابطها الموضوعي مع المجالات الأخرى ذات الصلة في إطار المنظور الإقليمي.

١٣- ورغبةً في التحقق من سلامة إجراءات الإصلاح التي اتخذتها الإسكوا، قامت بعقد ندوة للقيادات الفكرية[١٠] في المنطقة، استعرضوا فيها الأحوال السائدة في المنطقة وحددوا التحديات التي تواجهها. وقد صادقت الندوة على الأولويات التي اعتمدتها الإسكوا، والتي انعكست في برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، والخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

١٤- وتناولت اجراءات الإصلاح كذلك ضرورة تدعيم التشاور بين العاملين في الشُعَب الفنية للإسكوا وبين المسؤولين الحكوميين العاملين في مجالات الاختصاص نفسها. ومن ثم اتجه الرأي الى ضرورة إنشاء لجان حكومية فرعية تتيح للدول الأعضاء أن تشارك في تحديد البرامج، ومراقبة تنفيذها، وتنسيق الأنشطة المختارة فيما بينها في السياق الإقليمي. وقد أخذت الدول الأعضاء في الإسكوا في اعتبارها الاتجاه داخل الجمعية العامة الى الحد من عدد اللجان الحكومية الفرعية، مدركة في نفس الوقت عدم وجود أي لجان فنية من هذا النوع، ومن ثم أقرت بضرورة إنشاء عدد محدود من مثل هذه اللجان، بحيث تعقد اجتماعاتها مرة كل عامين، في المجالات ذات الأولوية وهي الاحصاء والتنمية الاجتماعية والطاقة والمياه[١١]. أما الأنشطة المقترحة في مجالات الاحصاء والتنمية الاجتماعية وموارد المياه فقد استعرضتها اللجان المختصة بها في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٧، على الترتيب، ولكن الأنشطة المقترحة في مجال الطاقة سوف تستعرضها لجنة الطاقة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

١٥- وتضمنت عملية الإصلاح التي شملت الأمانة كلها مراجعة كفاءة الأداء، وهو الذي أُجري في الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٦. وركز على مجال الإدارة، وأصدر توصيات بزيادة كفاءة الاجراءات الإدارية، وتخفيض التكاليف، ورفع مستوى التكنولوجيا المكتبية، وايجاد توازن أفضل بين العاملين الموضوعيين وموظفي الدعم الإداري، وانشاء خدمات مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في المقر

---

(٩) نشرة الأمين العام ST/SGB/Organization Section: ESCWA/Rev.1 بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

(١٠) تقرير ندوة القيادات الفكرية عن دور ومستقبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عمّان، ١٨-١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (E/ESCWA/CAB/1997/1).

(١١) أنشئت اللجنة الاحصائية بموجب القرار ١٧٩ (د-١٦) بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، ولجنة التنمية الاجتماعية، بموجب القرار ١٩٨ (د-١٧) بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، ولجنة الطاقة، بموجب القرار ٢٠٤ (د-١٨) بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥، ولجنة الموارد المائية بموجب القرار ٢٠٥ (د-١٨) في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥. وقد اجتمعت اللجنة الاحصائية في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧، أما بالنسبة للجان الأخرى فسوف تعقد اجتماعاتها لأول مرة في عام ١٩٩٧.

الرئيسي للإسكوا في بيروت. وتتمشى هذه التوصيات مع الاجراءات التي أعلن عنها الأمين العام في الفترة الأخيرة[١٢].

١٦- واهتمت عملية الاصلاح بصفة خاصة بتنمية مهارات العاملين بها، وكذلك بالاستعانة بالخبرات اللازمة لاستكمال الخبرات المتاحة في الإسكوا. ومن المهم أن نشير في هذا السياق الى أن مشكلة معدل الوظائف الخالية في الإسكوا، والتي كانت من المشاكل المزمنة، قد بدأت في التضاؤل، ووصلت الى المستوى المقبول حالياً في الأمم المتحدة. وكان معدل الوظائف الشاغرة قد وصل الى ٣٤ في المائة حتى أول عام ١٩٩٦، وكان ذلك أيضاً من نتائج تجميد التعيينات على مستوى المنظمة. ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة الى ١٦ في المائة بحلول حزيران/يونيو ١٩٩٧، بحيث تفي بنسبة الوظائف الخالية التي تسمح بها الجمعية العامة وهي ٦ر٤ في المائة، وتحقق توفير مبلغ قدره ٣ر٢ مليون دولار في ميزانية برنامج ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٧- كما أوضحت عملية الإصلاح وجود الحاجة الى التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. فإلى جانب العلاقات الثنائية الطويلة الأمد بين الإسكوا وشتى إدارات الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وصناديقها، قامت الإسكوا، باعتبارها الجهة التي تتولى تنسيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الإقليمي، بجهود ترمي الى إنشاء آلية للتنسيق الإقليمي يثبت مدى فعاليتها يوماً بعد يوم، إذ أنشأت في نيسان/ابريل ١٩٩٥ مجموعة التنسيق الإقليمي بين الوكالات[١٣]. وعقدت هذه المجموعة حتى الآن خمسة اجتماعات، ويتضمن عملها تبادل المعلومات عن القضايا ذات الأولوية والمتعلقة بالأمم المتحدة والدول الأعضاء، وإظهار صورة موحدة للأمم المتحدة، وإبراز وجودها، في بعض الأنشطة المختارة. والإسكوا كذلك بسبيلها للإنتهاء من استعراض برنامج العمل المشترك لمتابعة المؤتمرات العالمية، وهو الذي سوف يقدم الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي باعتباره المشروع الرئيسي، وسوف يكون بمثابة أول اختبار للالتزام بالتعاون الذي قطعته المجموعة على نفسها. وفي الآونة الأخيرة طلب البنك الدولي من الإسكوا تنفيذ مشروع إقليمي حول الأسعار المقارنة الدولية، كما دعا الإسكوا الى المشاركة، باعتبارها من الجهات الداعية، في منتدى التنمية بالبحر المتوسط، الذي سيُعقد في مراكش، أيار/مايو ١٩٩٧.

١٨- وقد تعددت الاتصالات والروابط التي أقيمت مع شتى المنظمات الإقليمية، وتم توقيع اتفاقيات مع جامعة الدول العربية، وبعض وكالاتها المتخصصة، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، على سبيل المثال لا الحصر. وتتلقى الإسكوا كذلك موارد من خارج الميزانية من برنامج

---

(١٢) الخطاب الموجه الى رئيس الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المؤرخ في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٧، بشأن "تدعيم منظومة الأمم المتحدة. وميزانية البرامج لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩" (A/5/829).

(١٣) فيما يلي قائمة بالمشاركين في مجموعة التنسيق الإقليمي بين الوكالات: الموئل، الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اليونسكو، صندوق الأمم المتحدة للسكان، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية.

الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وبالاضافة الى الاتفاقيات الثنائية التقليدية، تحظى الإسكوا باعتراف متزايد بسبب ما تقوم به من عمل، وتتلقى الدعوات، خصوصاً من جامعة الدول العربية، للمشاركة في تنفيذ المشروعات والأنشطة المشتركة، وتقديم مدخلات موضوعية، وتدعيم بعض الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية.

١٩- وقد كان لعملية الإصلاح أثرها كذلك على العلاقة مع مختلف فئات الرأي العام، ومنها فئات كان مصيرها التجاهل في الماضي. ويجري حالياً بذل المزيد من الجهود للعمل مع أجهزة الإعلام، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والجامعات، ومؤسسات البحوث، وغيرها. وكانت أول ثمرة ملموسة تجلّت فيها هذه الجهود نشر تقرير الإسكوا لعام ١٩٩٥ لأول مرة، وهو الذي كان موجهاً الى الجمهور العام.

٢٠- وتود الإسكوا في الختام أن تؤكد التزامها بتقديم خدمات عالية الجودة الى الدول الأعضاء، وتنفيذ المهام ذات الصلة بعملها. ورغم أن الإسكوا تقوم بهذا العمل في منطقة تتغير بسرعة كبيرة، وتزخر بعناصر الأمل والإحباط، فإن الإسكوا تتكيف مع هذه الأحوال، في ظل القيود السياسية والمالية السائدة. ومع ذلك فهي تسعى جاهدة على الدوام الى مواصلة دعم قدرتها على الوفاء بأولويات المنطقة في إطار برامج عمل متسقة، وعلاقة أقوى مع الدول الأعضاء وشتى شركائها في منظومة الأمم المتحدة بالمنطقة وغيرها من المنظمات الإقليمية.

المرفق ١

بيان بعثة مشتركة

اللجان الإقليمية

ولاية اللجان الإقليمية - الدور والمسؤوليات

تشترك اللجان الإقليمية في ولاية تستوجب من كل منها رفع مستوى التنمية والتعاون الاقتصاديين بين بلدان منطقتها وبين هذه المناطق وسائر أجزاء العالم. وتتكيف كل منها، تلبية لاحتياجات ومرتقبات الدول الأعضاء فيها، مع الاحتياجات المحددة لمنطقتها، فتشتغل في سياق مختلف، وتتابع أولويات مختلفة، وتعتمد أساليب عمل مختلفة. وبالرغم من ذلك، يظل الطابع المشترك هو المهيمن على دور اللجان ووظائفها باعتبارها تمثل حضور المنظمة على الصعيد الإقليمي.

ويبدو أنه ينشأ الآن توافق في الآراء على أن نظم تسيير الاقتصاد الدولي لا تستند، لتكون ممكنة التطبيق، الى الترتيبات الدولية وحدها، ولذلك يحظى التكامل الدولي في الوقت الحاضر بكثير من الإهتمام، إذ إن خير علاج لبعض القضايا هو علاجها على المستوى الإقليمي لا على المستوى العالمي.

وأقوى مبرر لوجود اللجان الإقليمية يكمن في مجال التعاون الإقليمي. وبينما نجحت اللجان، حتى الآن، في تعزيز هذا التعاون، لايزال يلزم عمل الكثير ويصح ذلك أيضاً على الحاجة الى إحكام الترابط داخل التعاون الإقليمي من خلال جهود التعاون الأقاليمي التي يشكل فيها التعاون الإقليمي حجر الأساس للدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز التنمية والتعاون الدولي.

ومن المؤكد، بالرغم من الطابع المشترك لدور اللجان الإقليمية ووظائفها، الذي أشير إليه آنفاً، ان قوة اللجان الإقليمية تكمن في أن كلاً منها تعمل ضمن مجموعة ظروف فريدة من نوعها، قائمة على الإحتياجات والأولويات المتنوعة التي تختلف بين منطقة ومنطقة.

نقاط قوة اللجان الإقليمية ومزاياها النسبية

لقد عدد الأمين العام، في تقريره المعنون خطة للتنمية، مهام المنظمة بمجموعها في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وهي تأمين جهة تنسيق للتداول والعمل الدوليين؛ وصوغ اتفاق متعدد الأطراف لمعالجة المسائل عبر الوطنية التي منها، مثلاً، القواعد والمعايير؛ وجمع المعلومات ومعالجتها وتفسيرها؛ ورصد التغير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ واسترعاء الإنتباه الى المسائل ذات الأهمية الواسعة النطاق، وبناء توافق الآراء إجمالاً، وتكييف الإطار الدولي للتعاون الإنمائي مع الإحتياجات المتغيرة؛ وتعزيز التماسك والإتساق في صنع القرار على الصعيد الدولي. وها هي اللجان الإقليمية ناشطة، على الصعيد الدولي، في بذل هذه الجهود، وقادرة، بالتالي، على تقديم مساهمات كبيرة ضمن نطاقات اختصاصها الإقليمية في تحقيق أهداف المنظمة بمجملها.

وتتحلى اللجان، على وجه الخصوص، بعدد من المزايا النسبية القائمة على تقاربها الجغرافي وتجانسها النسبي وتوافقها الثقافي والاقتصادي ضمن كل من المناطق التي تخدمها. وهذا الأمر يتيح

إجراء تحليلات ومداولات أعمق. كما أن الإشتراك في المصالح وضرورة التعايش يتيحان اتخاذ مبادرات وإبرام اتفاقات يصعب التوصل إليها على الصعيد العالمي. والمزايا النسبية في مجالات مثل جمع المعلومات، ورصد الأحداث الاقتصادية، وتعزيز التعاون، وبنحو خاص تقديم المساعدة والتدريب الفنيين، تعتبر نتيجة للخصائص التالية:

(أ) تنشىء اللجان الإقليمية لدى الحكومات الأعضاء، بفضل قربها منها، حساً من المشاركة والمساهمة في عمل المنظمة، وتؤمن المرونة اللازمة للإستجابة بسرعة لاحتياجاتها الخاصة، بما فيها الإحتياجات الحقيقية للدول الناشئة؛

(ب) وقد تجمّع للجان حتى الآن كم من الدرايات وثروة من الخبرات غير متاحين في أي جزء آخر من المنظمة؛

(ج) وأنشأت اللجان الإقليمية آلية حكومية دولية فعالة، قادرة على دعم التعاون المتعدد الجوانب على مستوى الخبراء، وكذلك على مستوى صنع السياسات، من أجل وضع المعايير والتدابير التنظيمية والصكوك الملزمة قانوناً والإستراتيجيات الإقليمية. وهذه الآلية نفسها تؤمن للوزراء المسؤولين عن التعاون الدولي منتدى يلتقون فيه بانتظام للنظر في قدرة المنظمة على الوفاء بأولويات حكوماتهم واحتياجاتها؛

(د) ولإتزال اللجان هي الهيئات الحكومية الدولية الدائمة الوحيدة ضمن منظومة الأمم المتحدة، وأحياناً ضمن هذه المنظومة برمتها، التي تضم جميع البلدان الواقعة في مناطقها، مؤمّنة إطاراً شاملاً للتعاون على مستوى المنطقة كلها، كما أنها المنتدى الوحيد الذي تستطيع جميع بلدان المنطقة أن تشارك فيه، على قدم المساواة، وضمنها الدول الناشئة. وهي أفضل من هذه الناحية من الهيئات غير التابعة للأمم المتحدة والناشطة على الصعيد الإقليمي؛

(هـ) وتمتلك اللجان، اضافة الى خبراتها في المجالات القطاعية، قدرة متعددة التخصصات تتيح لها تناول القضايا الإقليمية ذات الطابع المشترك بين القطاعات (التنمية المستديمة، واستئصال الفقر، وتطوير الهياكل الأساسية، والتنمية البشرية). وقد أصبحت أنشطتها، بفضل نهجها المشترك بين التخصصات، مترابطة بإحكام مع البرامج الاقتصادية والاجتماعية للبلدان التي تخدمها. وهي بذلك تؤدي دوراً حفازاً في إقامة التكامل بين التنمية والتعاون الاقتصاديين؛

(و) واللجان الإقليمية فعالة التكلفة من حيث مستويات الإنتاجية، ووحدات الأمانات الأصغر والأفضل تركزاً، والميزانيات المتواضعة، كما أن برامجها تحقق أداء تدعمه مساهمات قوية من الحكومات.

العلاقات مع الهيئات العالمية

داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة، أنشأ قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٧ اللجان الإقليمية ووطدها باعتبارها مراكز عامة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذات قدرة داخلية متعددة التخصصات على معالجة القضايا المشتركة بين التخصصات. وقد ثبّت الأمين العام هذا الدور، لاحقاً، حين دعا اللجان الإقليمية الى أن تكون هي الأذرعة الإقليمية للأمم المتحدة.

وضمن سياق الأمم المتحدة بأشكالها الموحدة، تستطيع اللجان الإقليمية أداء دور فريد من نوعه في الربط بين احتياجات الدول الأعضاء، كل على حدة، لعلاقات تشمل المعالم الإقليمية والإتجاهات العالمية. ويفترض في هذه العلاقات المنشأة داخل المنظومة أن تكون مؤسسة على مبدأ "الصلاحيات للفروع"، الذي لا يحتاج المركز بمقتضاه إلا الى الاضطلاع بالوظائف التي يتعذر أداؤها بفعالية على الصعيد المحلي، خلافاً لمفهوم "الفَضالية"، الذي يؤيد عدم تكليف اللجان إلا بالمسائل التي لا تشملها صلاحيات الإدارات المركزية. وينطبق هذا النهج، مثلاً، على اضطلاع اللجان الإقليمية بتحضير ومتابعة المؤتمرات العالمية. وتبعاً له، يمكن أن يتوقع تحديد الاهتمامات العالمية والإقليمية بوضوح أكبر، وزيادة مشاركة اللجان الإقليمية في تنفيذ المؤتمرات العالمية، وفقاً لما تنص عليه قرارات هذه المؤتمرات.

وبالتوجه نفسه، ستؤدي زيادة مساهمات اللجان الإقليمية في الجهود المفاهيمية التي تبذلها الهيئات العالمية الى زيادة أهمية الإشكالية الإقليمية المحددة.

ومن الجوانب الهامة الأخرى التي يبدو أنها لاتزال مهملة كثيراً، اهتمامات تعميم المبادرات الإقليمية التي تتخذها الهيئات العالمية أو غيرها من اللجان الإقليمية. فالدعوة الى تقوية التركيز على المبادرات الإقليمية، بدلاً من التركيز على القرارات التي تصدرها الهيئات العالمية، يصيب في الصميم مسألة توزيع الأنشطة داخل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ومسألة المزايا النسبية. واللجان الإقليمية مع أنها تستجيب في برامج عملها لمجموعة القرارات العالمية، كثيراً ما لا تساهم في عملية صنع القرار على الصعيد العالمي إلا مساهمة هامشية.

<u>التسيير الإداري الإقليمي</u>

يعتمد نجاح منظومة الأمم المتحدة اعتماداً قوياً، ضمن النطاق الإقليمي، على اتخاذ الإجراءات متسقة ومنسقة داخل المنظومة، وعلى اتباع نهج متكامل في التنمية. وقد أخذت حكومات المناطق هذا الأمر في الاعتبار فأوكلت الى اللجان برامج عمل متعددة التخصصات. ويمكن النظر الى عمل اللجان الإقليمية باعتباره مكملاً لعمل المنظمات القطاعية المتخصصة التي تفتقر الى المنظور الشامل لعدة قطاعات. وعلى غرار ذلك، تفتقر المنظمات دون الإقليمية، التي قد تكون متعددة التخصصات، الى المنظور الإقليمي النطاق الذي تتحلى به اللجان. وتبعاً لذلك، ينطوي عمل اللجان الإقليمية ليس فقط على سلسلة واسعة ومتنوعة من التخصصات، بل أيضاً على تحليل يشمل قطاعات عديدة ونظرة عامة إقليمية لا يمكن مضاهاتهما لدى أي من هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وبفضل ذلك أصبحت هذه اللجان، داخل مناطقها، هيئات تنسيق لتحقيق التكامل بين التنمية والتعاون في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

وللجان الإقليمية دور هام يجب أن تؤديه في مجال التسيير الاداري الإقليمي. فبسبب تعقدات الادارة على صعيد العالم، يتعذر على المؤسسات العالمية أن تعالج كل المشاكل، ولا حتى غالبيتها، ومن الأهمية بمكان أن يُجرى تحويل للمهام والوظائف الى المناطق، حيث يمكن أداء بعضها بمزيد من الفعالية.

وينبغي أن يكون الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية، كل في منطقته، هم الممثلين الرئيسيين للأمين العام فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والأنشطة المرتبطة بها. وينبغي أيضاً إمعان

النظر في طريقة ارتباط الممثلين المقيمين باللجان الإقليمية، وفي إمكان ربط الأنشطة الإقليمية بالأنشطة الوطنية بواسطة شبكات اتصال بين اللجان والممثلين المقيمين.

ويجب أن يُؤخذ في الاعتبار أيضاً، عند النظر في التفويضات العامة للصلاحيات الى الأمناء التنفيذيين للجان، وجود مكاتب إقليمية تابعة لبرامج الأمم المتحدة، ومن بينها مكاتب نظم الإلتزامات والمدفوعات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مقار اللجان الإقليمية. كما أن تحسين التفاعل بين اللجان الإقليمية، وسائر أجزاء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة سيجعل المنظومة، بكاملها، أقوى استجابة لاحتياجات الحكومات الأعضاء.

وقد كان من الخطوات الأولى في هذا الإتجاه إنشاء "لجان تنسيق ادارية إقليمية"، بحيث تُناط باللجان الإقليمية مهمة تيسير تعزيز التعاون بين الوكالات من أجل تحليل الإتجاهات والأنشطة التنفيذية الإقليمية.

واتخذت اللجان الإقليمية مؤخراً تدابير لضمان زيادة التشارك مع الهيئات غير التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما المنظمات غير الحكومية وأوساط الأعمال التجارية.

وتعترض سبيل العلاقات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقبات يسببها نزوع الوكالات الممولة الى توسيع الأنشطة التنفيذية وضمّها الى ولاياتها، بدلاً من الإلتزام بولاياتها الأصلية بصفتها وكالات ممولة. فهذا الأمر يؤدي إلى إهدار الموارد الشحيحة لأن الوكالات المشار إليها لا تملك ما يلزم من الخبرات المشتركة بين الاختصاصات والمتعددة القطاعات التي تشكّل مكمن القوة لدى اللجان الإقليمية. ومن العوائق الأخرى التي تقف في وجه هذه الترتيبات على الصعيد الإقليمي، ما يلي:

(أ) عدم وجود هيكل مؤسسي لترتيبات معترف بها تيسّر وتتيح تبادل المعلومات المتصلة بكل من برامج العمل، بحيث يسهل اتخاذ إجراءات ملموسة أكثر لتلافي الإزدواجية وإتاحة استخدام الموارد الى أقصى حدٍ ممكن؛

(ب) الاختلاف بين المناطق الجغرافية التي تمارس فيها الوكالات/المنظمات مسؤولياتها؛

(ج) الاختلاف بين الدورات التي تصوغ أثناءها برامج عملها، من حيث توقيتها وتواترها في آنٍ معاً؛

(د) الاختلاف بين المكاتب الإقليمية التابعة لمختلف الوكالات/المنظمات في درجة لامركزية السلطة في مسائل البرمجة.

<u>التنظيم اللامركزي للإدارات</u>

لعمل اللجان الإقليمية اليومي جوانب عديدة تتعرقل بعدم اعتماد تنظيم مركزي للمسائل الإدارية. ومع أن المناقشات مستمرة حول الحلول التي يمكن معالجة هذه المسألة بها، لم يُتخذ بعد قرارات ملموسة في هذا الصدد.

المرفق ٢

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الاصلاحات في الإسكوا خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥

استناداً الى تقرير مكتب التفتيش والتحقيق لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ شرعت الإسكوا في اتخاذ إجراءات لتغيير برنامجها وهيكلها. وفي شباط/فبراير ١٩٩٤ ، جرت مناقشة شارك فيها خبراء من مستوى رفيع كان هدفها محاورة مديري البرامج في الإسكوا بشأن القضايا ذات الأولوية والأهمية الحاسمة والمجالات التي تهتم بها برامج الإسكوا والدور الذي يمكن أن تؤديه الإسكوا بالنسبة الى الدول الأعضاء فيها.

وعلى أساس هذه المشاورات تمّ تنقيح الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ من خلال إجراء مشاورات مع الموظفين، من القاعدة للقمة، وتمّ تغيير الهيكل التنظيمي للإسكوا وفقا لذلك. ومازالت عملية الإصلاح جارية مع التركيز على تحسين نوعية المنتجات وزيادة الموارد من خارج الميزانية. كما تركّز عملية الإصلاح على تعزيز العمل الإداري المؤسسي والعلاقات بين الإدارة والموظفين. غير أن العلاقات مع الدول الأعضاء هي التي حظيت بأكبر قدر من الأهمية.

الجوانب المتصلة بالبرامج	- تمّ في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ اعتماد خمسة برامج فرعية متعددة التخصصات بدلاً من البرامج الفرعية القطاعية الخمسة عشر؛ وتمت صياغة برنامجي العمل للفترتين ١٩٩٤-١٩٩٥ و١٩٩٦-١٩٩٧ وفقا لذلك. وأُنشئت فرق عمل رائدة متعددة التخصصات في عام ١٩٩٤ للقيام بأنشطة محددة؛ وسيجري إنشاء المزيد من هذه الفرق خلال فترة السنتين الحالية وزيادة التركيز على رصد تقدمها بهدف تقييم هذه التجربة في نهاية فترة السنتين. - تمّ التركيز على الخدمات الاستشارية التي يقدمها المستشارون الإقليميون وموظفو الإسكوا حسب الاقتضاء. - صُمم برنامج العمل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ مع أقل ما يمكن من الدعم الاستشاري والتركيز على زيارة الموظفين للدول الأعضاء. - إحداث تفاعل مكثف من خلال تنظيم لقاءات لتبادل الآراء واجتماعات داخلية حول نواتج مختارة بهدف تحسين نوعية الوثائق قبل نشرها. - تمّ الشروع في تنظيم ندوات تتضمّن عروضا من جانب الموظفين والخبراء الخارجيين. - يجري العمل على تطبيق فكرة إنشاء مجلس قرّاء خارجيين لوثائق الإسكوا بحيث يمكن تنفيذ هذه الفكرة في عام ١٩٩٦: بالإضافة الى تعيين موظفين كبار مختارين كقرّاء داخليين.

المرفق ٢- (تابع)

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	
	- بغية تسهيل عملية التخطيط والرصد ووضع الميزانية، تم الانتهاء من وضع قاعدة بيانات مترابطة باستخدام موارد داخلية ويجري العمل بها في وحدة تخطيط وتنسيق البرامج.
العلاقات مع الدول الأعضاء	- أنشئت في عام ١٩٨٩، هيئة استشارية مؤلفة من سفراء الدول الأعضاء الممثلين في مقر اللجنة وأحد كبار المسؤولين في البلد المضيف. واستأنفت الهيئة عملها في عام ١٩٩٤ من خلال مشاورات بين الأمين التنفيذي وكبار الموظفين وأعضاء هذه الهيئة حول قضايا ذات أولوية تستلزم اهتمام الدول الأعضاء. ومنذئذ تجتمع الهيئة الاستشارية مرة كل سنتين. - بالإضافة الى ذلك أُنشئت أربع لجان فرعية حكومية متخصصة عملاً بقرارات اتخذتها الإسكوا وهي اللجنة الاحصائية ولجنة التنمية الاجتماعية ولجنة الطاقة ولجنة الموارد المائية. - يجري تدريجياً العمل على عقد اجتماعات مع رؤساء بعثات الدول الأعضاء في الإسكوا لدى الجمعية العامة كوسيلة أخرى لتبادل المعلومات والتشاور. - نظراً الى الأزمة المالية، تمنح الأولوية في السفر الى زيارة الدول الأعضاء.
الجوانب التنظيمية	- تمّ تعديل هيكل الإسكوا ليتضمّن خمس شعب فنية مع رفع وحدة التعاون الفني الى مستوى الشعبة. وكُلف نائب الأمين التنفيذي بالاشراف على تخطيط وتنسيق البرامج تأكيداً على أهمية هذا الجانب من عملية البرمجة.
الجوانب الإدارية	- يجري تدريجياً النظر في مختلف العمليات الإدارية للتحقق من فائدتها وتعزيزها و/أو تعديلها حسب الاقتضاء لتحقيق توازن أفضل بين الموظفين الفنيين والموظفين الإداريين، وتبسيط العمليات الإدارية المختلفة، واتخاذ تدابير لتحقيق الكفاءة من حيث التكاليف وتدريب الموظفين فنياً وإدارياً والتركيز على الشعور بالمسؤولية وتفويض السلطة؛ إيجاد ثقافة واضحة للمنظمة وتحسين استخدام التكنولوجيا. وقد تمّ الانتهاء من تقرير مراجعة كفاءة الأداء وهو يتضمن اقتراحات لتحقيق الكفاءة و"إعطاء الحجم الصحيح" لمختلف شُعب الإسكوا مع التركيز على شُعبة الخدمات الإدارية.
الارتقاء بمستوى العاملين	- ربط التدريب الفني للموظفين ببرنامج العمل، بتدبير دورات تدريب فنية قصيرة، ذات أثر مباشر على أدائهم؛

المرفق ٢- (تابع)

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	
	- وضع برامج تدريبية للموظفين في تجهيز البيانات حسب المهام المطلوبة مما يسهل الإضطلاع بها؛ - تم تنظيم برنامج تدريبي مع المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو، إيطاليا،حول إدارة أنشطة التعاون الفني، شارك فيه الموظفون وموظفو الخدمة المدنية المسؤولون عن أنشطة التعاون الفني في بلدانهم.
أساليب العمل الآلية في المكاتب والابتكار التكنولوجي	- وضعت قاعدة بيانات مترابطة لتخطيط ورصد الميزانية البرنامجية مما سهل العملية بكاملها؛ - أنشئت شبكة داخلية للحواسيب لتسهيل الاتصال بين الشعب ومع الإدارة خصوصا وأن الإسكوا تشغل ثلاثة مبان منفصلة؛ ويجري العمل مع الوكالات الأخرى في عمان لإقامة اتصالات معها.
المهام الخاصة	- استجابة لقرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢/جيم، طلب الأمين العام من الإسكوا أن تترأس بعثة تقنية خاصة تابعة للأمم المتحدة لتقديم تقرير عن الخسائر البشرية والمادية والأضرار الناجمة عن عمليات القتال التي جرت في نيسان/ابريل ١٩٩٦.
التنسيق بين الوكالات على الصعيد الإقليمي	- إنشاء فريق التنسيق الإقليمي المشترك بين الوكالات الذي سبق له أن عقد اجتماعين، وتكثيف التعاون مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنسق الأمم المتحدة في عمان لعقد اجتماعات تنسيقية في جزأين: جزء يتعلق بالقضايا القطرية وجزء يتعلق بالقضايا الإقليمية؛ والمشاركة النشطة للمكاتب الإقليمية في عمان (اليونسكو وفريق المساندة الفنية للدول العربية وأوروبا/صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف واليونيفم والأونروا) وتمثيل المكاتب الإقليمية/الشعب التابعة للوكالات الموجودة خارج عمان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية وبرنامج الأغذية العالمي). - إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات ومعنية بقضايا الجنسين كمتابعة لمؤتمر بيجين، والشروع في إنشاء فرق عمل أخرى.

المرفق ٢- (تابع)

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	
	- من المقرر أن تعمل الإسكوا كموزع للمعلومات الصادرة عن إدارة شؤون الإعلام وأن تقوم بتجميع الأبحاث وتوزيعها على جميع وكالات الأمم المتحدة في عمّان بهدف تبادل المعلومات؛ ويجري وضع خطط لإصدار رسالة إخبارية للأمم المتحدة تضم الوكالات التي يوجد مقرها في عمّان.
	- بدأ مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمّان في عملية لتقييم تكاليف الخدمات المقدمة الى جميع وكالات الأمم المتحدة في عمّان بهدف وضع خطة لإيجاد خدمات مشتركة كتدابير لتحقيق الكفاءة والتوفير في التكاليف.

UNESCWA LIBRARY
20012541